منهم. وفي نهاية العرض للموقف الاسرائيلي إزاء قضية الدولة الفلسطينية، يعرض نماذج من المشروعات الاسرائيلية للدولة الفلسطينية، فيعرض بالتفصيل لمشروعات ثلاثة هي: مشروع رعنان فايتس، ومشروع مائير باعيل، ومشروع جوزيف بهرداك.

بعد هذا الاستعراض للموقف الاسرائيلي، بشتى قواه وتياراته، يؤكد الكتاب على أنه إذا كان الموقف الائتلافين الحزبيين الكبيرين في اسرائيل، الليكود والمعراخ، هو الذي يعول عليه، عند الحديث عن موقف اسرائيلي إزاء القضية، فإن الاتجاه الغالب، داخل هذين الائتلافين، وهو الاتجاه الأكثر ثقلاً وتأثيراً، ينطلق من اعتبار الضفة والقطاع جزءاً من «أرض اسرائيل التاريخية»، واعتبار ملكية هذه المناطق حقاً تاريخياً، للشعب اليهودي. ومن هذا المنطلق، فإن رفض هذا الاتجاه لإقامة دولة فلسطينية، في تلك المناطق، في ظل أية شروط، هو رفض قاطع كذلك رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو الاعتراف بها، من باب أولى، هو قاطع أيضاً. وأقصى ما تقدمه التيارات «المعتدلة» داخل الائتلافين، إزاء المشكلة الفلسطينية، هو تقديم بعض «التنازلات الاقليمية» في الضفة والقطاع، في إطار تسوية مع الاردن.

ومعنى هذا، كما يؤكد الكتاب، أنه في ظل حكومة لليكود، أو حكومة للمعراخ في اسرائيل، سوف يظل جوهر الموقف الاسرائيلي إزاء المشكلة الفلسطينية بوجه عام، وقضية الدولة بوجه خاص، ثابتاً لا يتغير.

وإذا كان هذا تبين من خلال عرض الكتاب لموقف بعض قوى الرفض في اسرائيل، وبعض الكتاب، فأن ثمة اتجاهاً متزايداً من جانب أكثر من قوة وتيار من اسرائيل، للاقرار بأهمية حل المشكلة الفلسطينية، في إطار أية عملية لتسوية الصراع في المنطقة، كما أن هناك تياراً في اسرائيل يطرح مباشرة إقامة دولة فلسطينية كحل للمشكلة، إلا أن الكتاب يؤكد على قضيتين هامتين بهذا الخصوص:

أولاً ـ ان تأثير مثل هذه التيارات، على قطاعات الرأي العام الاسرائيلي، محدود للغاية، ودون أن يمتد هذا التأثير، بأي شكل، الى عملية صنع واتخاذ القرار في اسرائيل. ومن ثم، فإذا تحدثنا عن امكانيات سياسية فعلية، لإقامة مثل هذه الدولة الفلسطينية، فهذه التيارات لا يعول عليها فيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي.

ثانياً ـ إن ثمة اتجاهاً عاماً، بين الذين يطرحون تصورات ومشروعات للدولة الفلسطينية في اسرائيل، واتفاقاً على أمرين، الأول: اشتراط علاقة ما مسبقة مع الاردن أو اسرائيل أو كلاهما معاً، سواء اتخذت هذه العلاقة، أشكالاً سياسية أو أشكالاً من الدمج الاقتصادي. والثاني: أن تكون مثل هذه الدولة منزوعة السلاح. ويرى الكتاب، أننا لو تصورنا إمكانية قيام دولة فلسطينية، وفقاً للتصورات الاسرائيلية هذه، فلن تكون سوى دولة هشة للغاية، فاقدة لكثير من أسس ومقومات الاستقلال.

وفي نهاية العرض والتقييم للموقف الاسرائيلي على هذا النحو، يؤكد الكتاب على أننا لو تصورنا ان الاتجاه العام للتسوية في المرحلة القادمة، أو أية توازنات أخرى، قد تدفع اسرائيل إلى ضرورة اتخاذ موقف، إزاء المشكلة الفلسطينية، فإن أقصى ما يمكن أن يقدمه الموقف الاسرائيلي، هو إعادة طرح الحل الاردني مرة أخرى. وبهذه النتيجة، يضع الكتاب حداً فاصلاً لأية مراهنات على تغير الموقف الاسرائيلي.

●●● يقدم الفصل الثالث من الكتاب عرضاً عميقاً لامكانيات قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة من الزاوية الاقتصادية.

ويقدم، في هذا الاطار، عرضاً تفصيلياً للمقومات الاقتصادية في الضفة الغربية، وقطاع غزة من زاوية:

ـ الموارد الطبيعية.

ـ القوة البشرية، بما تتضمنه من هيكل السكان وهيكل العمالة.

ـ السوق وهيكل الانتاج، ويعرض الكتاب بهذا الخصوص، للوضع العام للاقتصاد في الضفة وغزة، من زاوية كون اقتصادها ضعيفاً، تابعاً ومتخلفاً، ويعرض أيضاً، لوضع القطاعات الانتاجية المختلفة، الزراعة والصناعة والبناء والخدمات.

ويصل الكتاب، في هذا الجزء، إلى نتيجة مؤداها، أنه على أساس معطيات الوضع الاقتصادي العام، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالرغم من العرض المحدود للموارد، والعيوب في هيكل القوة